المركز الوطني للإحصاء والمعلومات
تعزيز المعرفة
سلطنة عمان

مؤشر ثقة المستهلك

نشرة ربع سنوية

المؤشر العام لثقة المستهلك	٩٥,٣
مؤشر توقعات المستهلك	٩٥,١
مؤشر الأوضاع الاقتصادية الحالية	٩٠,٧
مؤشر مستوى دخل الأسرة	١٠١,٢

الربع الرابع-ديسمبر ٢٠١٥

مقدمة

مؤشر ثقة المستهلك (Index of Consumer Sentiment, ICS) من المؤشرات الهامة لأداء النشاط الاقتصادي، ويهدف إلى قياس مدى رضا المواطن عن الأوضاع الاقتصادية الحالية (مثل: التضخم، وفرص العمل، وسبل الاستثمار، وحالة السياسات الاقتصادية، وتكاليف المعيشة،... الخ) وكذلك مدى التفاؤل بخصوص تطور تلك الأوضاع في الأجل القصير (مدة عام).

وترجع أهمية مؤشر ثقة المستهلك إلى دور سلوك المستهلك – المبني على توقعاته – من ناحية الإنفاق بأوجهه المختلفة في تحديد حجم واتجاه حركة الأسواق ومدى رواجها. فعندما يتجه المواطنون إلى إنفاق المزيد من الأموال فإن هذا يعني زيادة الطلب على السلع والخدمات المختلفة وهو ما يدفع إلى زيادة حجم / عدد الوحدات الإنتاجية لمقابلة ذلك الطلب وهو ما يزيد من حالة الانتعاش الاقتصادي في المجتمع، ويحدث العكس عندما يقل الاتجاه العام للإنفاق من جانب المستهلكين حيث يؤدي إلى الانكماش الاقتصادي. وبذلك يقدم مؤشر ثقة المستهلك رؤية مستقبلية للاتجاه الذي يسير فيه النمو الاقتصادي، وتتعاظم أهمية المؤشر عندما يتم حسابه ومتابعة تغيره بشكل دوري.

ويتم حساب مؤشر ثقة المستهلك في سلطنة عمان باتباع نفس المنهجية[1] المستخدمة لحساب المؤشر والتي تم تطويرها بمركز بحوث المسوح بجامعة ميتشيجن بالولايات المتحدة الأمريكية (Survey Research Center, University of Michigan, USA)، وهي المنهجية المستخدمة في الكثير من دول العالم مما يوفر إمكانية المقارنة الدولية لقيم المؤشر. ويتم حساب المؤشر العام لثقة المستهلك وفقا لهذه المنهجية كمتوسط حسابي بسيط لثلاثة مؤشرات فرعية هي:

- **مؤشر الأوضاع الاقتصادية الحالية**
- **مؤشر مستوى دخل الأسرة**
- **مؤشر توقعات المستهلك**

وبداية من الربع الأول من ٢٠١٥، يتم حساب مؤشر ثقة المستهلك (وكذلك المؤشرات الفرعية) كرقم قياسي منسوباً إلى الربع الأخير من ٢٠١٤، فكما زادت قيمة المؤشر عن ١٠٠ نقطة دل ذلك على تحسن قيم المؤشر عن الفترة المرجعية وزيادة مستوى التفاؤل بخصوص الأوضاع الاقتصادية، ويحدث العكس عند انخفاض المؤشر عن ١٠٠، بينما ثبات قيمة المؤشر عند ١٠٠ يعني الحياد، أو عدم حدوث تغيير عن الفترة المرجعية، وقد تم اختيار الربع الأخير من ٢٠١٤ ليكون فترة الأساس بسبب اتجاه المؤشرات إلى الاستقرار النسبي فيه مقارنة بالفترات السابقة من العام، وأيضًا لتلافي أثر توحيد رواتب موظفي القطاع المدني (الذي بدأ العمل به منذ أول يناير ٢٠١٤) على قيم المؤشرات.

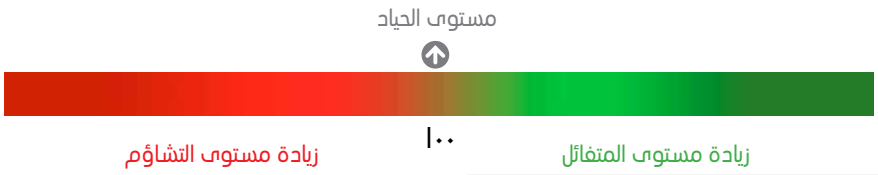

١- يتم عرض المنهجية بالملحق الفني في نهاية النشرة

المؤشر العام والمؤشرات الفرعية

شكل ١: المؤشر العام لثقة المستهلك والمؤشرات الفرعية
الربع الرابع - ديسمبر ٢٠١٥

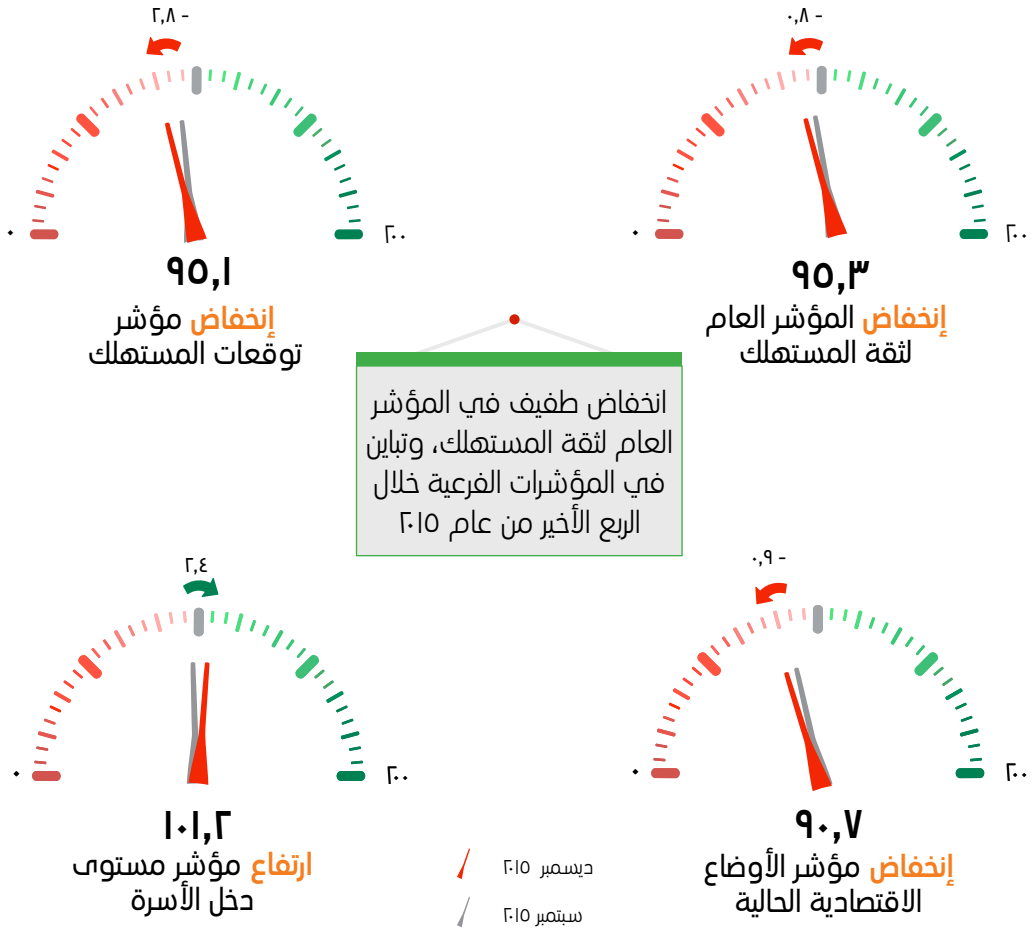

- **انخفض المؤشر العام لثقة المستهلك بمقدار طفيف (٠,٨ نقطة) في الربع الأخير من عام ٢٠١٥، حيث سجل المؤشر ٩٥,٣ نقطة (وهو أدنى مستوى له خلال عام ٢٠١٥)، مقابل ٩٦,١ نقطة في الربع الثالث من نفس العام.**
- **واصل مؤشر توقعات المستهلك انخفاضه خلال الربع الأخير من عام ٢٠١٥ ليسجل ٩٥,١ نقطة مقابل ٩٧,٩ نقطة في الربع الثالث من نفس العام (بانخفاضٍ قدره ٢,٨ نقطة)، مما يعني استمرار التراجع النسبي في مستوى التفاؤل بخصوص الأوضاع الاقتصادية المستقبلية بين الربعين.**
- **استمر مؤشر الأوضاع الاقتصادية الحالية في الانخفاض في الربع الأخير من عام ٢٠١٥ ليصل إلى أدنى قيمه خلال العام حيث بلغ ٩٠,٧ نقطة مقابل ٩١,٦ نقطة في الربع الثالث (بانخفاضٍ قدره ٠,٩ نقطة).**
- **على عكس باقي المؤشرات، استمر مؤشر مستوى دخل الأسرة في الارتفاع في الربع الأخير من عام ٢٠١٥، حيث بلغت قيمته ١٠١,٢ نقطة مقابل ٩٨,٨ نقطة في الربع الثالث (بزيادةٍ قدرها ٢,٤ نقطة).**

التباينات في المؤشر العام لثقة المستهلك

حسب المحافظة:

- بلغ مؤشر ثقة المستهلك أعلى مستوياته في محافظتي جنوب الباطنة والظاهرة (١٠١,٢ و ٩٩,٩ نقطة على الترتيب)، بينما سجلت أدنى قيم للمؤشر في محافظتي ظفار وجنوب الشرقية (٨٤,٩ و ٨٩,٠ نقطة على الترتيب). تم حساب مؤشر واحد للمحافظات الثلاث مسندم والبريمي والوسطى مجتمعة وذلك لصغر حجم العينة بكل منها.

أعلى قيم لمؤشر ثقة المستهلك توجد في محافظتي جنوب الباطنة والظاهرة.

شكل ٢ : المؤشر العام لثقة المستهلك حسب المحافظة
الربع الرابع - ديسمبر ٢٠١٥

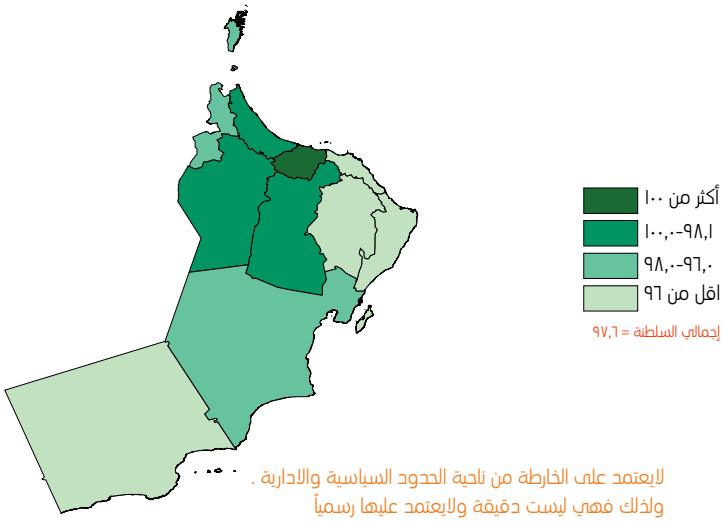

شكل ٣ : تطور المؤشر العام لثقة المستهلك

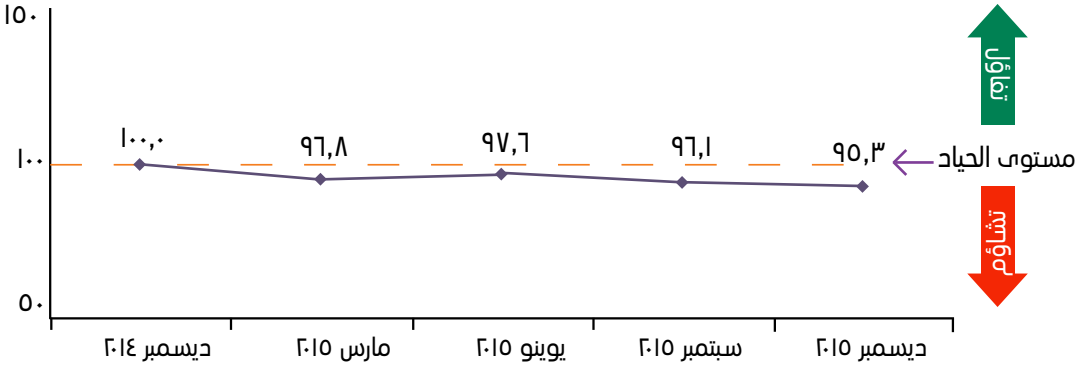

نقطة الأساس: ديسمبر ٢٠١٤ = ١٠٠ نقطة

حسب العمر:

استمرار ارتفاع مستوى الثقة بين الأفراد الأكبر سناً (٥٠ سنة فأكثر) ، وانخفاضه لباقي الفئات العمرية

- واصل المؤشر العام لثقة المستهلك ارتفاعه بين الأفراد الأكبر سناً في الفئة العمرية (٥٠ سنة فأكثر) في الربع الأخير من عام ٢٠١٥ ليصل إلى أعلى قيمة له خلال العام وهي ١٠٤,٨ نقطة، بزيادة قدرها ١,٨ نقطة عن الربع الثالث من نفس العام.
- في المقابل واصل المؤشر العام لثقة المستهلك انخفاضه للشباب في الفئة العمرية الأصغر (١٨-٢٩) سنة بين الربعين الثالث والرابع من عام ٢٠١٥ بمقدار ١,٥ نقطة ليسجل ٩٣,٥ نقطة في الربع الأخير، كذلك انخفض المؤشر بشكل اقل بين الأفراد في فئة العمر (٣٠-٤٩) سنة بين الربعين بمقدار ٠,٩ نقطة ليصل إلى ٩٣,٢ نقطة في الربع الرابع مقابل ٩٤,١ نقطة في الربع الثالث.

شكل ٤ : المؤشر العام لثقة المستهلك حسب العمر

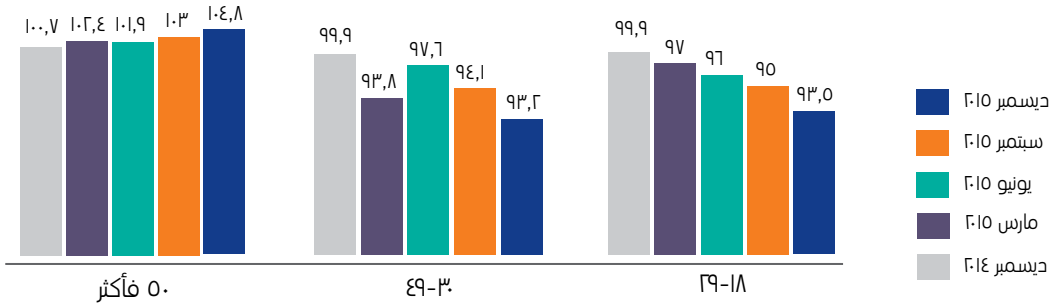

حسب المستوى التعليمي:

- استمر ارتفاع المؤشر العام لثقة المستهلك بين الأفراد الحاصلين على تعليم أقل من الثانوي ليصل إلى ١٠١ نقطة في الربع الأخير من عام ٢٠١٥ مقابل ٩٨,١ نقطة في الربع الثالث (بارتفاع ٢,٩ نقطة)، وهي أعلى قيم المؤشر لهذه الفئة خلال العام.

استمرار ارتفاع مؤشر الثقة بين الحاصلين على تعليم أقل من ثانوي
وانخفاضه بين الحاصلين على تعليم أعلى

- في المقابل، واصل المؤشر العام لثقة المستهلك انخفاضه بين الأفراد الحاصلين على تعليم أعلى من الثانوي ليصل إلى ٨٣,٦ نقطة (وهي أدنى قيمة للمؤشر على الإطلاق لهذه الفئة) في الربع الأخير من عام ٢٠١٥ مقابل ٨٩,٢ نقطة في الربع الثالث (بانخفاض قدره ٥,٦ نقطة).
- كذلك انخفضت قيمة المؤشر (بدرجة أقل) بين الأفراد الحاصلين على تعليم ثانوي (بمقدار ٣,١ نقطة) ليصل إلى ٩٢,٥ نقطة في الربع الأخير من عام ٢٠١٥ مقابل ٩٥,٦ نقطة في الربع الثالث من نفس العام.

شكل ٥ : المؤشر العام لثقة المستهلك حسب التعليم

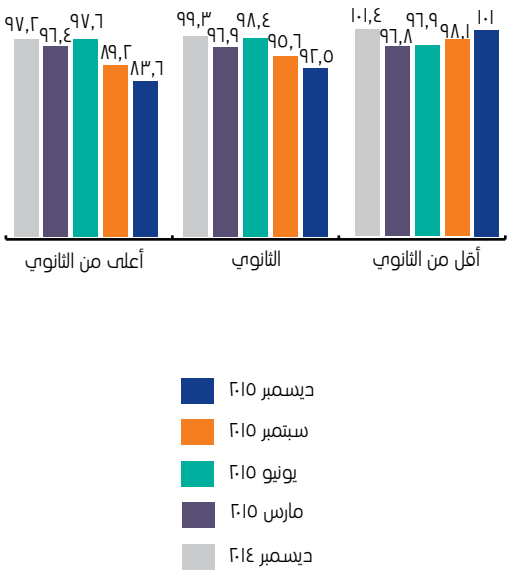

حسب الجنس:

- انخفض المؤشر العام لثقة المستهلك في الربع الأخير من عام ٢٠١٥ بين الإناث بمقدار ١,٨ نقطة ليصل إلى ٩٤,٨ نقطة (مقابل ٩٦,٦ نقطة في الربع الثالث)، وفي المقابل ارتفع المؤشر بشكل طفيف بين الذكور بمقدار ٠,٢ نقطة ليصل إلى ٩٥,٨ نقطة (مقابل ٩٥,٦ نقطة في الربع الثالث).

انخفاض مستوى الثقة بين الإناث ، وارتفاعه بشكل طفيف بين الذكور

- ويلاحظ أن مستوى الثقة بين الذكور في الربع الأخير من عام ٢٠١٥ أصبح أعلى من الإناث بشكل طفيف (٩٥,٨ نقطة مقابل ٩٤,٨ نقطة على الترتيب)، وهو عكس الوضع في الربع الثالث من نفس العام حيث كان مستوى الثقة أعلى بين الإناث (٩٦,٦ للإناث مقابل ٩٥,٦ للذكور).

شكل ٦ : المؤشر العام لثقة المستهلك حسب الجنس

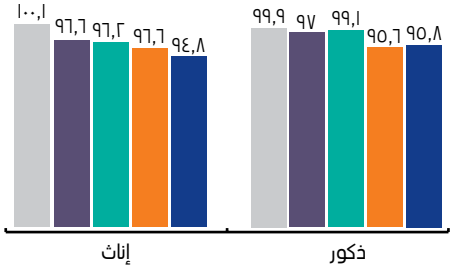

حسب الحالة العملية:

انخفاض مستوى الثقة بشكل ملحوظ بين المشتغلين، وارتفاعه بين الباحثين عن عمل والأفراد خارج قوة العمل

- انخفض المؤشر العام لثقة المستهلك في الربع الأخير من عام ٢٠١٥ بمقدار ٣,٢ نقطة بين المشتغلين لتصل قيمته إلى ٩٤,٣ نقطة مقابل ٩٧,٦ في الربع الثالث.
- في المقابل، ارتفع المؤشر العام لثقة المستهلك بين الأفراد خارج قوة العمل[٢] بمقدار ١,٢ نقطة ليسجل ٩٩,٢ نقطة في الربع الرابع من عام ٢٠١٥ مقابل ٩٨ نقطة للربع الثالث، وارتفع كذلك بمقدار طفيف (٠,٩ نقطة) بين الباحثين عن عمل بين الربعين.
- تستمر قيمة المؤشر العام لثقة المستهلك بين الباحثين عن عمل لتكون الأدنى بين جميع فئات الحالة العملية في الربع الأخير من ٢٠١٥، حيث تقل عن قيمة المؤشر للمشتغلين بمقدار ٧,٥ نقطة، وبمقدار ١٢,٣ نقطة عن قيمة المؤشر للأفراد خارج قوة العمل.

شكل ٧: المؤشر العام لثقة المستهلك حسب الحالة العملية

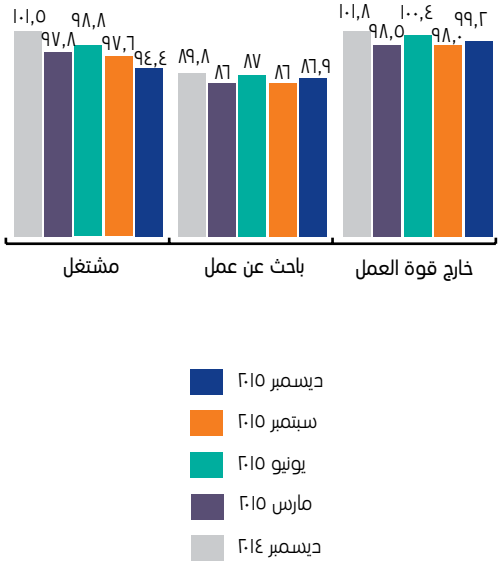

حسب قطاع العمل:

انخفاض مستوى الثقة بشكل أكبر بين المشتغلين بالقطاع الحكومي عن المشتغلين بالقطاع الخاص

- انخفض المؤشر العام لثقة المستهلك في الربع الأخير من عام ٢٠١٥ بين المشتغلين بالقطاعين الحكومي والخاص، ليصل المؤشر إلى أدنى قيم له منذ الربع الأخير من العام الماضي ٢٠١٤. وكان الانخفاض بين المشتغلين بالقطاع الحكومي بدرجة أكبر، حيث انخفض المؤشر بمقدار ٤,١ نقطة ليصل إلى ٩٢,٩ نقطة مقابل ٩٧ نقطة في الربع الثالث من عام ٢٠١٥. كذلك انخفض المؤشر العام لثقة المستهلك بمقدار ٢,١ نقطة بين المشتغلين بالقطاع الخاص/العائلي بين الربعين الثالث والرابع من عام ٢٠١٥.

شكل ٨ : المؤشر العام لثقة المستهلك حسب قطاع العمل

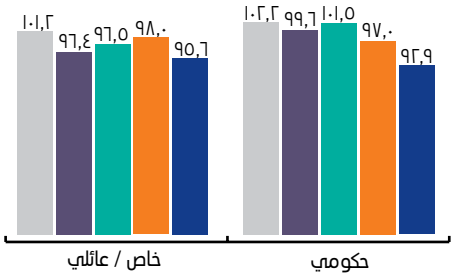

- ونلاحظ تزايد الفجوة في مؤشر ثقة المستهلك بين المشتغلين في القطاعين الحكومي والخاص/العائلي في الربع الأخير من عام ٢٠١٥ لصالح المشتغلين بالقطاع الخاص/العائلي. فبينما كان مستوى الثقة أعلى بين المشتغلين بالقطاع الحكومي حتى الربع الثاني من عام ٢٠١٥، فقد تغير الوضع خلال الربع الثالث حيث ارتفع مستوى الثقة بين المشتغلين في القطاع الخاص/العائلي بنقطة واحدة عن الحكومي (٩٨ نقطة مقابل ٩٧ نقطة على الترتيب)، ثم زادت الفجوة إلى ٢,٧ نقطة خلال الربع الأخير من نفس العام.

٢- تشمل هذه الفئة ربات البيوت والطلاب المتفرغين والمتقاعدين والعاجزين عن العمل أو الزاهدين وغير الراغبين فيه.

المؤشرات الفرعية

مؤشر مستوى دخل الأسرة

- كما هو مبين في شكل (٩)، واصل مؤشر مستوى دخل الأسرة ارتفاعه للمرة الثالثة على التوالي خلال عام ٢٠١٥ ليصل في الربع الأخير إلى ١٠١,٢ نقطة (وهي أعلى قيمة منذ الربع الأخير من عام ٢٠١٤) مقابل ٩٨,٨ نقطة في الربع الثالث، و٩٦,٢ في الربع الثاني من نفس العام، ويعتبر مؤشر مستوى دخل الأسرة بذلك أعلى المؤشرات الفرعية. ويعتمد المؤشر في حسابه على السؤالين الموضحين في الشكلين ١٠ و ١١.

شكل ٩ : تطور مؤشر مستوى دخل الأسرة

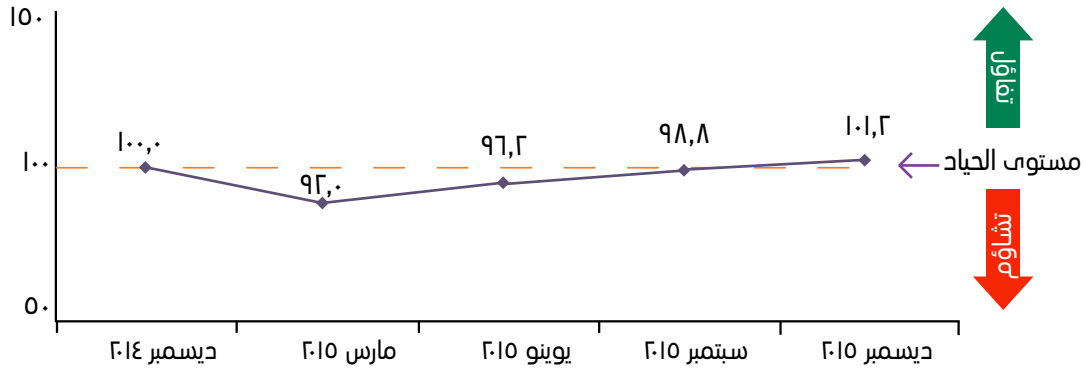

نقطة الأساس: ديسمبر ٢٠١٤ = ١٠٠ نقطة

- اثنان من كل خمسة من المواطنين (٤١٪) يعتقدان أن الحالة المادية لأسرتهما أفضل من العام الماضي في الربع الأخير من ٢٠١٥ (مقابل ٤٣٪ في الربع الثالث)، بينما ذكر ١٧٪ من المواطنين أن الحالة المادية لأسرهم أسوأ من العام الماضي، بانخفاض نقطة مئوية واحدة عن الربع الثالث، كذلك ذكر ٤٢٪ أن حالتهم المادية لم تتغير.
- ذكر ما يقارب نصف المواطنين (٤٩٪) أن الظروف المالية لأسرهم في الربع الأخير من ٢٠١٥ مناسبة لشراء السلع غالية الثمن مثل الأجهزة المنزلية أو السيارة أو ما شابه، وهي أعلى النسب المسجلة منذ الربع الأخير من عام ٢٠١٤، بينما ذكرت نسبة مماثلة من المواطنين أن الظروف المالية لأسرهم لا تسمح بذلك.

شكل ١٠ : هل ترى أن الحالة المادية لك ولأسرتك في الوقت الحالي
أفضل، أم أسوأ، أم كما هي مقارنة بالعام الماضي؟

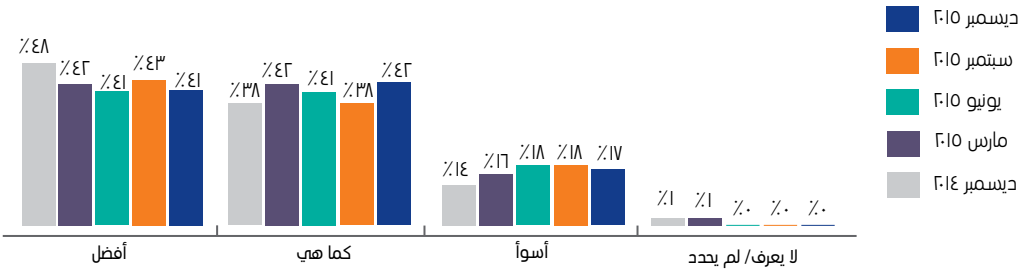

شكل ١١: هل الظروف المالية لك ولأسرتك في الوقت الحالي
مناسبة أم غير مناسبة لشراء أجهزة منزلية أو سيارة أو ما شابه؟

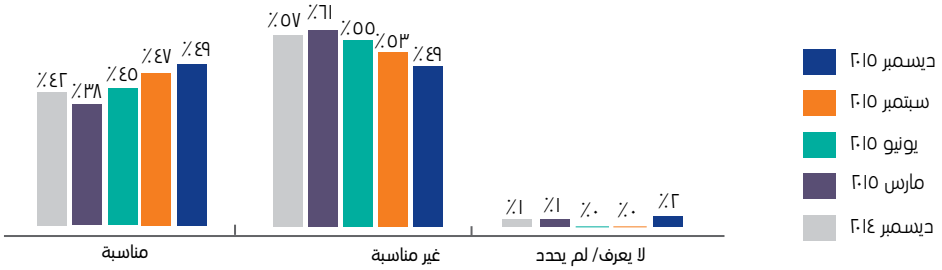

مؤشر الأوضاع الاقتصادية الحالية

- يشير شكل (١٢) إلى مواصلة مؤشر الأوضاع الاقتصادية الحالية انخفاضه للمرة الرابعة على التوالي خلال الربع الأخير من عام ٢٠١٥ ليصل إلى ٩٠,٧ نقطة (وهي أدنى قيمة له منذ الربع الأخير من عام م٢٠١٤)، بانخفاضٍ قدره ٠,٩ نقطة عن الربع الثالث، وانخفاض ٩,٣ نقطة عن الربع الأخير من عام ٢٠١٤. ويعتمد المؤشر في حسابه على السؤالين الموضحين في الشكلين ١٣ و ١٤.

شكل ١٢ : تطور مؤشر الأوضاع الاقتصادية الحالية

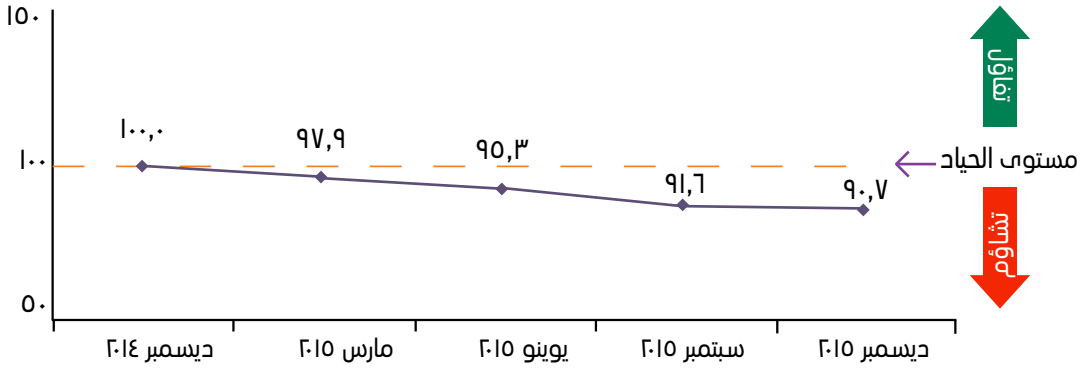

نقطة الأساس: ديسمبر ٢٠١٤ = ١٠٠ نقطة

- يشير شكل (١٣) إلى أن أكثر من نصف العمانيين (٥٣٪) يعتقدون أن الأوضاع الاقتصادية بشكل عام في السلطنة في الربع الأخير من عام ٢٠١٥ أفضل من العام الماضي، وهي نفس النسبة المسجلة خلال الربع الثالث من نفس العام والتي تعتبر أقل النسب منذ الربع الأخير من عام ٢٠١٤.
- ٧٨٪ من العُمانيين يرون أن فرص العمل إما متوفرة بشكل كبير (٢٩٪) أو متوفرة إلى حد ما (٤٧٪) في الربع الأخير من عام ٢٠١٥ ، وذلك مقابل ٧٩٪ في الربع الثالث من نفس العام، ومقابل ٨١٪ في الربع الأخير من عام ٢٠١٤.

شكل ١٣ : هل ترى أن حالة الاقتصاد في سلطنة عمان بشكل عام (فرص العمل، الاستثمارات، الإنتاج، الظروف المعيشية) أفضل، أم أسوأ، أم كما هي مقارنة بالعام الماضي؟

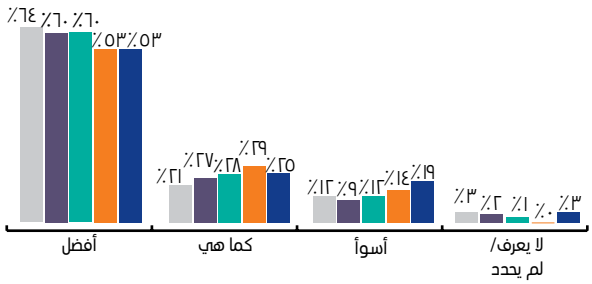

شكل ١٤ : بالنسبة لفرص العمل في الوقت الحالي، بشكل عام هل ترى أنها متوفرة بشكل كبير، أو متوفرة الى حد ما أو غير متوفرة؟

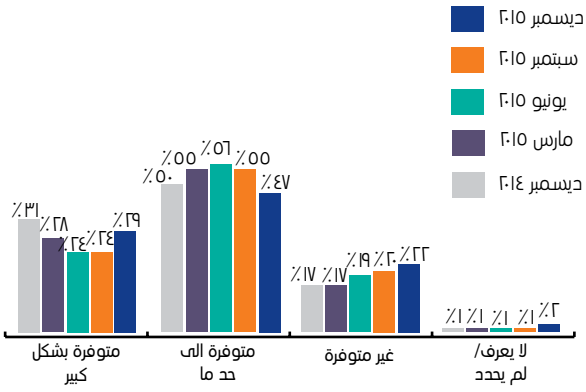

- بالنسبة للمواطنين الذين ذكروا أن الأوضاع الاقتصادية أفضل في الربع الأخير من ٢٠١٥ عن العام الماضي، كانت أهم ثلاثة أسباب لذلك الاعتقاد هي: توافر المزيد من فرص العمل (٤٩٪)، وزيادة الاستثمار وافتتاح مشروعات جديدة (٣٠٪)، وزيادة الخدمات والجهود الحكومية (١٨٪)، وهي نفس الأسباب التي ذكرت في الربع الثالث مع اختلافات بسيطة في النسب، كما هو مبين في شكل (١٥).
- أما المواطنون الذي ذكروا أن الأوضاع الاقتصادية الحالية في الربع الأخير من عام ٢٠١٥ أسوأ من العام الماضي، فقد كانت أهم الأسباب لذلك، في رأيهم، هي: قلة فرص العمل (٤٤٪)، وانخفاض أسعار النفط (٣٢٪)، بالإضافة إلى عدم كفاية الجهود الحكومية لإدارة الأمور الاقتصادية (١٥٪)، وتختلف هذه الأسباب بعض الشيء عن الأسباب التي ذكرت في الربع الثالث، على سبيل المثال زادت نسبة من ذكروا انخفاض أسعار النفط عن النسبة المسجلة في الربع السابق بمقدار ٦ نقاط مئوية، كما ارتفعت نسبة من ذكروا قلة فرص العمل بمقدار نقطة مئوية واحدة، بينما انخفضت نسبة الشكوى من ارتفاع الأسعار إلى النصف تقريباً.

شكل ١٥ : لماذا ترى أن الاقتصاد العماني أفضل حاليا؟

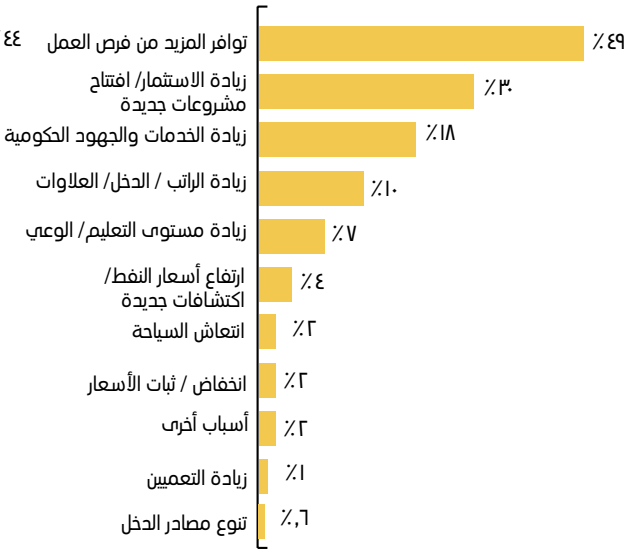

شكل ١٦ : لماذا ترى أن الاقتصاد العماني أسوأ حاليا؟

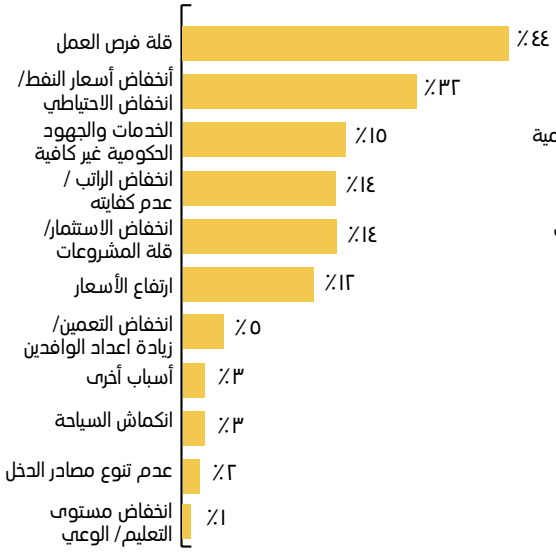

مجموع النسب في الشكلين ١٥ و ١٦ يمكن أن يتعدى ١٠٠ ٪ بسبب السماح بتعدد الاجابات في هذين السؤالين.

مؤشر توقعات المستهلك

- كما هو مبين في شكل (١٧)، استمر الانخفاض في مؤشر توقعات المستهلك في الربع الأخير من عام ٢٠١٥ بمقدار ٢,٨ نقطة ليسجل ٩٠,١ نقطة مقابل ٩٧,٩ نقطة في الربع الثالث من نفس العام، وبانخفاض ٤,٩ نقطة عن الربع الأخير من عام ٢٠١٤. ويعتمد مؤشر توقعات المستهلك في حسابه على ثلاثة أسئلة موضحة في الأشكال ١٨ إلى ٢٠.

شكل ١٧ : تطور مؤشر توقعات المستهلك

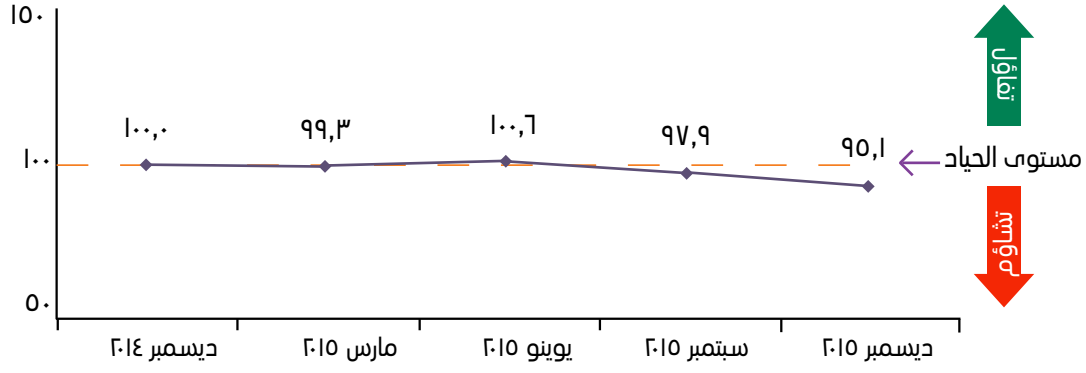

نقطة الأساس: ديسمبر ٢٠١٤ = ١٠٠ نقطة

- ثلاثة من كل خمسة مواطنين (٦٠٪) يعتقدون أن الحالة المادية لهم ولأسرهم ستتحسن خلال العام القادم بإذن الله تعالى، وذلك في الربع الأخير من عام ٢٠١٥ (مقابل ٦٣٪ في الربع الثالث، و ٦٦٪ في الربع الأخير من عام ٢٠١٤)، ويعتقد ١١٪ من المواطنين في المقابل بأنها ستكون أسوأ (مقابل ٩٪ في الربع الثالث).
- أعرب ٦٨٪ من العُمانيين عن تفاؤلهم بتحسن الأوضاع الاقتصادية في السلطنة بشكل عام خلال العام القادم، وذلك في الربع الأخير من عام ٢٠١٥، بانخفاض قدره أربع نقاط مئوية عن الربع السابق، كما يعتقد ٥٧٪ من المواطنين في الربع الأخير من عام ٢٠١٥ أن فرص العمل ستكون متوفرة بشكل أكبر مقابل ٦٣٪ في الربع الثالث.

شكل ١٨ : خلال عام من الآن، هل ترى أن الحالة المادية لك ولأسرتك ستكون أفضل، أم أسوأ، أم كما هي الآن؟

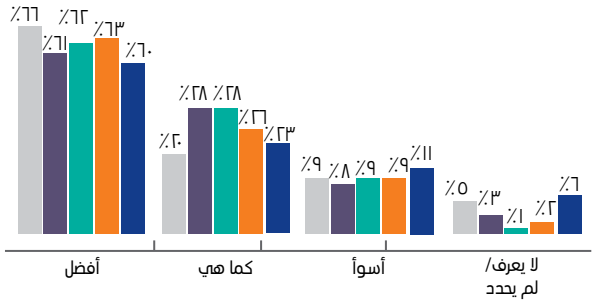

شكل ١٩: خلال عام من الآن، هل ترى أن الأوضاع الاقتصادية بشكل عام (فرص العمل، الاستثمارات، الإنتاج، الظروف المعيشية) ستكون أفضل، أم أسوأ، أم كما هي الآن؟

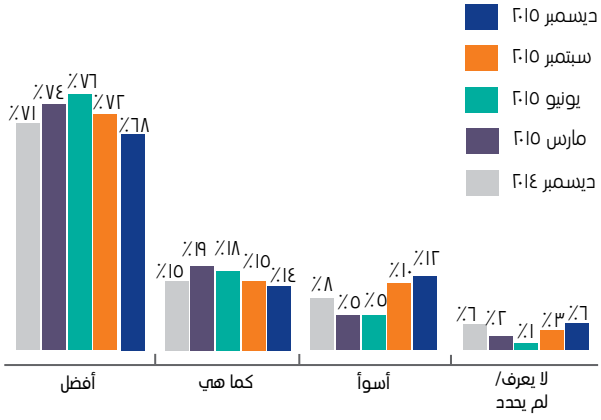

شكل ٢٠ : خلال العام القادم مقارنة بالوضع الحالي، وبشكل عام، هل ترى أن فرص العمل ستكون أكثر أم كما هي أم أقل؟

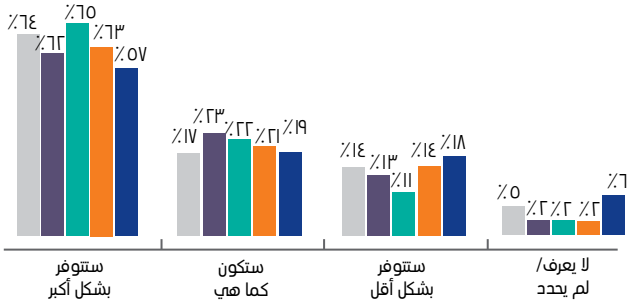

الملحق الفني: المنهجية

- بلغ حجم العينة المستخدمة ١٤٨٦ مواطناً عمانياً من المقيمين بالسلطنة في فئة العمر ١٨ سنة فأكثر شملت جميع محافظات السلطنة.
- تم جمع البيانات عن طريق المقابلات عبر الهاتف (الثابت والمحمول) وفق استبيان إلكتروني (Computer Assisted Telephone Interviewing, CATI) خلال الفترة ٦ إلى ١٠ سبتمبر ٢٠١٥م.
- **مؤشر مستوى دخل الأسرة. تم حسابه بناء على سؤالين:**

١. هل ترى أن الحالة المادية لك ولأسرتك في الوقت الحالي أفضل، أم أسوأ، أم كما هي، مقارنة بالعام الماضي ؟

٢. هل الظروف المالية لك ولأسرتك في الوقت الحالي مناسبة أم غير مناسبة لشراء أجهزة منزلية أو سيارة وما شابه؟

- **مؤشر الأوضاع الاقتصادية الحالية: تم حسابه بناء على سؤالين:**

١. هل ترى أن حالة الاقتصاد في سلطنة عمان بشكل عام (فرص العمل، الاستثمارات، الإنتاج، الظروف المعيشية) أفضل، أم أسوأ، أم كما هي مقارنة بالعام الماضي؟

٢. بالنسبة لفرص العمل في الوقت الحالي، بشكل عام هل ترى أنها متوفرة بشكل كبير، أو متوفرة إلى حد ما أو غير متوفرة؟

- **مؤشر توقعات المستهلك: تم حسابه بناء على ثلاثة أسئلة:**

١. خلال عام من الآن، هل ترى أن الحالة المادية لك ولأسرتك ستكون أفضل، أم أسوأ، أم كما هي الآن؟

٢. خلال عام من الآن، هل ترى أن الأوضاع الاقتصادية بشكل عام (فرص العمل، الاستثمارات، الإنتاج، الظروف المعيشية) ستكون أفضل، أم أسوأ، أم كما هي الآن؟

٣. خلال العام القادم مقارنة بالوضع الحالي، وبشكل عام، هل ترى أن فرص العمل ستكون أكثر أم كما هي أم أقل؟

- **حساب مؤشر كل سؤال:** لكل سؤال داخل مجموعات الأسئلة الثلاث السابقة، تم حساب نسبتي الإجابات المتفائلة والمتشائمة إلى إجمالي الإجابات بعد استبعاد الإجابات غير المحددة، ثم حساب الفرق بين النسبتين وإضافة ١٠٠ نقطة إلى هذا الفارق. وبذلك يتراوح مؤشر كل سؤال بين صفر (عندما تكون كل الإجابات متشائمة)، و ٢٠٠ (عندما تكون كل الإجابات متفائلة). ويأخذ مؤشر السؤال القيمة ١٠٠ (مستوى الحياد) عندما تتساوى الإجابات المتشائمة والمتفائلة.

- **حساب المؤشرات الفرعية:** تم حساب كل مؤشر فرعي كمتوسط حسابي بسيط لمؤشرات الأسئلة الداخلة في حسابه،ثم تنسيب المؤشر إلى قيمته المرجعية (الربع الأخير من عام ٢٠١٤)[٣]، وذلك بقسمة المؤشر على قيمته في الفترة المرجعية ثم الضرب في ١٠٠ ، وقد تم اختيار الربع الأخير من ٢٠١٤ ليكون فترة الأساس لاتجاه المؤشرات إلى الاستقرار النسبي فيه مقارنة بالفترات السابقة من العام، وأيضًا لتلافي أثر توحيد رواتب موظفي القطاع المدني (الذي بدأ العمل به منذ أول يناير ٢٠١٤) على قيم المؤشرات.
- **حساب المؤشر العام لثقة المستهلك:** تم حساب المؤشر العام لثقة المستهلك كمتوسط حسابي بسيط للمؤشرات الفرعية الثلاثة، ثم تنسيب المؤشر إلى قيمته في الفترة المرجعية (الربع الأخير من عام ٢٠١٤) ، وذلك بقسمة المؤشر على قيمته في الفترة المرجعية ثم الضرب في ١٠٠.

٣- تم تعديل طريقة حساب المؤشرات بداية من الربع الأول من ٢٠١٥، بحيث يتم حساب المؤشر منسوباً إلى قيمته في فترة الأساس.

8007 6274

+968 9145 9145